

وزيرة التنمية الإدارية: انتخاب رئيس جديد يجب أن يكون مصحوباً بالإصلاحات الأساسية

لم تظهر بعد كامل الترددات السلبية التي تركها مسلسل الازمات التي تعصف بالبلاد، فالبحث المعمق سيكشف عن الكثير المخفي مما تركته لاسيما في الادارات الرسمية التي انعدمت خدماتها او افتقدت قسما منها. لعل ابرزها الصعوبات والعقبات التي تواجهها وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية التي عدت منذ تشكيلها "ام الوزارات" على المستويين التقني والاداري

واللوجستي الذي تؤمنه الوزارة لباقي الادارات العامة.

■ ماذا عن التقدم المحرز في موضوعي مكافحة الفساد والتحول الرقمي؟

□ بعد ان اطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2020-2025، التي تشكل مظلة واطارا قانونيا لمكافحة الفساد، تتولى الوزارة حاليا متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال أنشطة وزارية وادارية وتشريعية وشبابية داخل لبنان وخارجه وهي تصدر تقارير دورية توضح الانجازات والنتائج المحققة في هذا المجال. وكانت جهودنا قد اثمرت في تشكيل اول هيئة وطنية لمكافحة الفساد وتعيين اعضائها في اوائل جلسات الحكومة الحالية، كما واكبت الوزارة اقرار سلة التشريعات لمكافحة الفساد، من ضمنها قانون حق الوصول الى المعلومات وقانون حماية كاشفي الفساد وقانوني الاثراء غير المشروع والشراء العام. اما في خصوص التحول الرقمي، وإيماناً بأن الرقمنة هي مشروع المستقبل، وسعياً الى توظيف التكنولوجيا في تطوير طرق العمل الحكومي، وبالتالي تحسين اداء الحكومة تلبية لتطلعات المواطنين، عملت الوزارة على اتمام الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2020 - 2030، وقرارها في مجلس الوزراء في 2022/5/22 بحيث اصبحت تشكل الحجر الاساس والممر الرئيس للدولة الحديثة العادلة الممكنة التي تضمن ان ينال كل مواطن الخدمة العامة السريعة والكفية التي

مع ما يستلزم هذا الامر من ميزانيات ضخمة، كانت تؤمن اما عبر تمويل مباشر من خزينة الدولة، او عبر قروض وهبات من مؤسسات دولية متخصصة. مع تشكيل الحكومة في 10 ايلول 2021، تسلمنا مسؤولية متابعة وادارة ارث من الانجازات بطموح كبير. الا اننا تحملنا هذه المسؤولية في وقت يزرع فيه لبنان تحت وزر ازمات اقتصادية ونقدية شرسة ومتشابكة، جعلت من تنفيذ اي مشروع تموي ااصلاحي امرا في غاية الصعوبة، لا بل مستحيلا في بعض الاحيان، في ظل غياب التمويل الضروري لذلك. هذه التحديات، اضافة الى خسارة الوزارة لعدد كبير من خبرائها، حتم علينا وضع تصور جديد لتنظيم العمل فيها، لتطوير مهامها بما يتلاءم مع المقاربات الجديدة والحديثة في العمل الاداري العام.

■ ما هي ابرز المشاريع التي تعمل عليها الوزارة حاليا؟

□ يقوم تصورنا لتنظيم العمل في وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية على وجوب قماهي العمل مع الإصلاحات الاساسية التي تقتضيها جهود الخروج من الازمات الراهنة، والتي توجب التركيز على مشروعين اصلاحيين اساسيين يدخلان في صلب صلاحيات الوزارة: مكافحة الفساد والتحول الرقمي. كما التركيز على تطوير القطاع العام للمساهمة في عملية الإصلاح والنهوض من دون ان ننسى السعي الى تأمين استمرارية الدعم التقني

اكنت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية نجلا الرياشي في حوار مع "الامن العام" انها ماضية في البرامج التي تقود الى تطوير القطاع العام عبر مشروع مكافحة الفساد بعدما شكلت اول هيئة وطنية لمكافحة الفساد، والتحول الرقمي وقانون حق الوصول الى المعلومات وقانوني الاثراء غير المشروع والشراء العام. وقالت ان الوزارة "ملتزمة تطبيق كل الاهداف التي وضعتها خاصة لناحية اصلاح وتعزيز الادارة العامة والمساهمة في جهود تقديم خدمة عامة فعالة ولائقة بالمواطنين".

■ ما هو دور وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية في لبنان في ظل الازمات المتعاقبة بعدما اعتبرت في بلدان عدة "ام الوزارات" لارتباط التنمية المباشر باسس الازدهار؟

□ لا تخفى على احد الآثار السلبية للازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة التي تعصف بالبلاد منذ العام 2019 على الدولة والمواطنين، وما كان لها من تبعات كارثية على جهود الإصلاح والتطوير الاداري، وبشكل خاص على أنشطة وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية، التي تعتبر من اهم الوزارات الريادية في زمن الاستقرار الاقتصادي والنقدي، ربطا بالمسؤوليات المناطة بها عند تاسيسها، والتي تشمل اقرار وتنفيذ استراتيجيات ومشاريع التنمية والاصلاح الاداري عموما اضافة الى تنفيذ مشاريع اخرى ذات ابعاد اجتماعية، بيئية وتنموية،

■ هل تعمل جميع الوحدات الادارية والفنية على نحو طبيعي في ظل الازمة المالية وفقدان الدعم الخارجي مع تجميد ووقف بعض العقود؟

□ كان لازمة المالية والاقتصادية اثرها الكبير على جهود الفرق المتخصصة في وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية، وذلك بسبب فريدة هذه الوزارة واعتمادها في الماضي بشكل اساسي على الدعم الدولي للقيام بعملها. تجدر الاشارة في هذا الاطار، الى ان برنامج الامم المتحدة الانمائي اوقف العقود الاستشارية لخبراء المكتب في العام 2019 بقرار من الحكومة اللبنانية وليس بقرار من وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية، الامر الذي زاد من التحديات الملقة على عاتق مكتبنا في هذه الظروف الصعبة التي حتمت علينا البحث عن سبل اخرى للتكيف مع هذه التغيرات. لكن رغم هذه الصعوبات المالية الجمة، ما زالت الوحدات الادارية والفنية الاساسية الموجودة في وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية تعمل مشكورة وتقوم بواجباتها على اتم وجه ضمن الموارد المتاحة كباقي الادارات العامة اللبنانية، لا بل تعمل بجهود مضاعفة للتكيف مع الظروف الراهنة. اما البرامج والاعمال التي تم انجازها سابقا، فعلى قول الامور كما هي. في غياب التمويل اللازم وهجرة المتخصصين توقف العمل مؤقتا في العديد منها، على ان تستكمل اذا ما توافرت مصادر تمويل جديدة.

■ هل صحيح انه تم حل معظم اللجان التي عملت لسنوات في تحديث وتنظيم الادارة؟

□ في موضوع اللجان، يجب التفريق بين اللجان الدائمة من جهة، واللجان التي يتم انشاؤها لوقت محدد او لادارة مشروع معين، وتنتهي مهامها بمجرد انتهاء تنفيذ المشروع الذي تعنى بتطبيقه. اما بالنسبة الى اللجان الدائمة، فهي لا تزال موجودة وفعالة في الوزارة، وقد قمنا اخيرا



وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية نجلا الرياشي.

يستحقها، كما تكفل ان ينال كل ذي حق حقه باسرع الوسائل واحدها.

■ ذكرتم ان الرقمنة هي مشروع المستقبل، فما هي نتائج تطبيق هذه الاستراتيجية على الدولة والمواطن؟

□ ان التحول الرقمي سيساهم في ايجاد الحلول للعديد من التحديات الحالية المرتبطة بتحفيز النمو الاقتصادي، وسيعزز نهج الحوكمة، كذلك سيحسن تقديم الخدمات في الادارات العامة والقطاعات الاقتصادية الاساسية، وسيقوي بالتالي ثقة المواطنين بقدره الدولة على مواكبة التطورات المتسارعة وتنفيذ الاجراءات الاصلاحية المطلوبة وفق الاولويات. تمثل استراتيجية التحول الرقمي مدمكا اساسيا للوصول بلبنان الى هذه الدولة الحديثة والعادلة، وتشكل ممرا الزاميا لمكافحة الفساد والشفافية، كما انها تصب في خانة اساسية من ضمن خطة التعافي، بالتالي سيساهم تطبيقها تلقائيا في استعادة ثقة المواطن بالدولة من خلال تقديمها للخدمات الالكترونية بشفافية كاملة لتحسين بيئة الاستثمار والاعمال واستعادة ثقة المستثمرين وتمكين الدولة من تتبع حركة الاموال. كذلك

مع تطوير القطاع العام نركز على مشروعين اصلاحيين: مكافحة الفساد والتحول الرقمي

تزيد الاستراتيجية من قدرة الدولة على التنسيق والتشبيك بين الخوادم والمنصات الالكترونية والرقمية المتعددة مما يعزز الشفافية ويرسي قواعد الحوكمة في ادارة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تعمل الوزارة حاليا على الانتهاء من وضع الخطة التنفيذية لتطبيق هذه الاستراتيجية بالتعاون مع البنك الدولي، التي ستقوم على انشاء الارضية الرقمية المطلوبة لارساء اسس الحكومة الالكترونية، والحوكمة الرقمية المستدامة والموثوقة، كذلك صياغة سياسة استضافة البيانات وحفظها، ووضع افضل معايير التقييم للامن السيبراني، والتأكد من تطبيق افضل المعايير اللازمة لحماية امن المعلومات والبيانات الشخصية.

Wilco^{PM}

Taste the difference

Fresh - Grain Fed - No Hormones

Halal



Cedars road, Chekka, Lebanon - P.O.Box:4150
T +961 (0)6 540 171-2-3 / F +961 (0)6 540 175
www.wilcopm.com



والاستراتيجيات العامة، وفي اقتراح
الاصلاحات الهادفة للحد من التعقيد
والبيروقراطية. ولو طبقت هذه الخطط
في حينه، لما وصلنا الى ما نحن عليه اليوم.
استغل هذه الفرصة لاعبر عن مخاوفي
من ان الجهود التي سبق وبذلت،
وتلك التي اقوم بها اليوم، لن تؤدي الى
النتيجة المرجوة من دون قناعة المواطنين
والمسؤولين على حد سواء بجداها، واذا
لم تتوافر الارادة السياسية الموحدة،
وارى ان التكاثف والتكامل بين الحكومة
ومجلس النواب هو اكثر من ضروري في
هذا السبيل.

■ هل تنتظرون انتخاب رئيس الجمهورية
ليكتمل عقد السلطات الدستورية وهو
المكلف تنظيم العلاقات في ما بينها؟ وهل
يكفي ذلك؟
□ انتخاب رئيس جديد الجمهورية
يشكل من دون ادنى شك الحل الدستوري
الوحيد والباب الرئيس المطلوب لانتظام
عمل المؤسسات العامة كافة. بل هو
يشكل الخطوة الجوهرية الاولى في مسار
الالف ميل للخروج من الازمات المتعاقبة
التي تثقل كاهل الدولة والمواطنين. لكن
هذه الخطوة تبقى منقوصة ما لم يتم
استبعاها بتشكيل حكومة فاعلة تظهر
الارادة السياسية الحقيقية والحازمة
للتغيير، وتستند الى الدستور في تطبيق
كل الاصلاحات الجوهرية المطلوبة
محليا ودوليا، على ان تكون مدعومة
بورش عمل تشريعية مستمرة في مجلس
النواب للاسراع في اقرار جميع النصوص
القانونية اللازمة. فلبان اليوم في حاجة
الى تصافر جهود جميع ابناءه، ووضعهم
لكل المصالح الحزبية والسياسية والفردية
جانبا، واتخاذ قرار سياسي حازم وواضح
للسروع الحقيقي في ورشة عمل اصلاحية
تنموية شاملة تصل بلبان للدولة
الحديثة العادلة التي نحلم بها ونعمل
من اجلها جميعا.

”
**اثمرت جهودنا تشكيك
اوله هيئة وطنية لمكافحة
الفساد وتعيين اعضائها**

”
**انجزنا الاستراتيجية
الوطنية للتحوّل الرقمي
2020 – 2030 ممر
الى الدولة الحديثة**

وثيق ومستمر مع جميع الاجهزة الرقابية
من مجلس الخدمة المدنية والتفتيش
المركزي وديوان المحاسبة والهيئة الوطنية
لمكافحة الفساد، وهيئة الشراء العام،
العمل على تثبيت الركائز الاساسية
والرئيسية ووضع ارضية العمل المطلوبة
لأية خطة اصلاحية شاملة للدولة اللبنانية
في المستقبل، سواء كان ذلك في سياق مك
افحة الفساد، التحوّل الرقمي او تحديث
القطاع العام.

■ ما هو تأثير التعقيدات الادارية على
فعالية الخدمات الحكومية؟ هل ان
وزارتكم المكلفة وضع السياسات العامة
في الادارة ما زالت قادرة على القيام
بدورها؟

□ للتعقيدات الادارية والبيروقراطية
الاثر الكبير على كفاية وفعالية الخدمات
الحكومية، وتصديا لهذه التعقيدات،
نعمل بشكل حثيث مع كل شركائنا
المحليين والدوليين لتطبيق التحوّل
الرقمي بحيث تشكل الرقمنة في رأيي
احد الحلول الاساسية لمعالجة هذه
المشاكل. هنا يحب الاعتراف بأن وزارة
الدولة لشؤون التنمية الادارية قامت
بدورها، باشراف الوزراء الذين تعاقبوا
على تولي شؤونها، في وضع السياسات

◀ باعادة النظر في صلاحياتها وهيكلاتها
لتكون اكثر فعالية وكفاية في تحقيق
الاهداف الجديدة المنوطة بالوزارة،
خاصة بعد اقرار استراتيجيتي التحوّل
الرقمي ومكافحة الفساد.

■ هل يعتبر التفكك الاداري وعدم
القدرة على الانجاز نتيجة طبيعية لانهايار
الدولة؟ وهل يكفي اعادة النظر بالرواتب
ام ان هناك مشاكل اكبر بكثير؟
□ التحديات الراهنة ناجمة عن مجموعة
من العوامل السلبية الضاغطة التي ادت
الى ما ادت اليه، وليس فقط نتيجة الازمات
المالية. بالتالي، اي حل انقاذي عليه ان
يشمل نهجا اصلاحيا جوهريا، اضافة الى
وضع وتطبيق الاصلاحات الاقتصادية
اللازمة والمطلوبة، وتطبيق اصلاحات
ادارية اساسية تحسنا للبنية التحتية
المحفزة للاعمال والاستثمار، وتعزيزا
للكفاية والانتاجية، وبما يقتضي من
مراجعة للرواتب لضمان جذب الكفايات
وتحفيز الموظفين من جهة، وتطبيق
مبادئ المحاسبة المسلكية والادارية
والثواب والعقاب من جهة اخرى.

■ هل ما زلت على اقتناع بأن الوزارة
تعمل من اجل ادارة فعالة ومنتجة
لدعم الاقتصاد الوطني وتحسين الكفاية
والانتاجية، ام انها مشاريع مؤجلة الى
حين؟

□ الوزارة ملتزمة تطبيق كل الاهداف
التي وضعتها، خاصة لناحية اصلاح
وتعزيز الادارة العامة والمساهمة في
جهود تقديم خدمة عامة فعالة ولائقة
بالمواطنين، وذلك رغم التحديات الجمة
التي تواجهها، فتجعل من تطبيق اي
مشروع ايجابي امرا في غاية الصعوبة.
فوزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية
تستمر في بذل كل الجهود اللازمة مع
جميع الجهات المعنية والمستعدة لتقديم
الدعم والمؤازرة. وتتابع اليوم، بتعاون